

الذهبى وكالمص حكم العقل فالقطع لا اعتقاد المستند اليه صحيح وان لم
 يرد فيه نص بل ورود النص بخلاف تأويل النص اليه كايات الصفا
 واحاديتها ان ظاهرها محال على الله عقلا فوجب صرفها عنه تاويلها
 بما يوافق العقل واكره جمع متأخرون من الخالفة تأويلها لئلا يلزم باعتماد
 ظواهرها من التمسك والجهة والطاوي في ذلك بما كان سببا لمخالفهم
 وسحقهم في الدنيا والآخرة **والدعاوي** التي تقولون بها عشر
 اليهود والنصارى مفتحة الوارد وكسرهما كالتأويل ما مصدرية
 طريقه **لم نقيموا عليها بينات** ايراد لقطعها ان الكلام في
 الاعتقاد يات من ربي لا يعيد فيها الظن **بناورها** اريد تاركها **ادعيا**
 اى بالطلبة والديعى في الامم من ينسب الي شخص بالكذب ومن يفتناه
 الانسان وليس باين له وان عرف نفسه شبيه دعاويهم بوطي
 الزنا جامع فساد كل وجه وعدم الاعتداد بما ينشأ عنه لا حتى
 ناسر عن اصلنا سدر هذا استنصاره بالكلية ثم قيل لها يدكرها من
 لوازم المشبه به الذي هو عليه الزنا وهم الانبياء الذين هم بتبجته تم
 رتب لها بذكر الادعيا المناسب المشبه به وبين الادعا والدعاوي
 والادعيا تخسيس الاستغناء وشبهه قاطورها وللظواهر الصفات
 ووصفه الايات وفي النظر الفلاس لا تتر اى المركب من مقدمتين
 جعلت من المنهج انتاج الشكل الاول فالاولى الاعتقاد الذي لا ينشأ
 فيه باطل **تفسيه** فرق النصارى بلاثه تسطورية ويعقوبية
 وملكية والخرقة اعتقاد معروف وقد اشار الناظر بالبحث مع الكل
 والورد عليهم اجالا والى الكلام مع القائلين بالسفاليك لانهم
 اكثر واشد كفرا ومن خصصوا بالذكر في قوله عز قائله لقد كفر
 الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اية **تبت** حرف تبت **شعرب**
 ايد على

اى على اى بيتي علت لم تقولونه انضباطا حتى تكلم معكم في رده
 بالبح ما هنا وهو في الثلاثة الصادق من تارة حيث قال ان الله ثالث
 ثلاثة الاب والابن وروح القدس وذكر الواحد الصادق من تارة
 اخرى حيث ادعيت في حجة **نقضي في عدمه** اى من زيادة حيث
 ذكرتم التثليث كان ذكر التثليث زيادة وهذا تناقض محض لا يوجد
 عن عاقل الا من تارة يتنبئون بعدد الاله وتارة يتنبئون عدم تعدده
 ولذا قال متحجبا عنهم **كيف وحدتم** ايها القائلون بالتثليث **الها في**
التوحيد عنه **الاب والابن والاله** اللذان ابدتوها في دعواكم التثليث
 يمكن ان يوجد **الاه مركبة** من ثلاثة اجزا او اقل او اكثر لاننا **ناحنا**
بالله اية اجزا او جزان اية وجوده كلك بل ولا تعقلناه لانه بما يحل
 العقل بالبداهة كما انها تحيل تعدده كما يدل عليه برهان التامع الكبر
 في قوله تعالى لو كان فيهما الالهة الا الله لفسدتا وبيان احالة العقل
 لما ذكرناه لو فرض الاله مركبة من اجزا او متعددة فيلزم **الكل منهم**
نصيب اى جز من الملك فان قالوا نعم فيلزم **فهلا** وية نسخة
 فلم لا وجدتم في التثليث ما الاستتمانية لا حول الحار عليها فروع **بشما تمز**
 بالما للماعل اية تتميز او للفعول **الانصبا** اى نصيب كل من الالهة
 حتى يكون ذلك التميز ليلا على ما زعمتموه ولا يتميز فلا تعدد كما
 هو بديهى وبين الثلاثة والواحد والنقص والما جناس لتقابل الخلق
 والاضطرار والامانة والاجبا الايات فان قالوا لكل انصبا لهما خلطها
 فيلزم **اتراهم** اى لا تنظم **لحاجة** اى احتياج **واضطرار** وهن شدة
 الحاجة الى الشيء بحيث لا يجد من دونه عنه **خلطها** اى خلطها يمنع تميزها
 فان قالوا نعم قلنا الاله لا يحتاج ولا يضطر لشيء مطلقا لانه عز بذاته
 عن غيره فاحتياجه او اضطراره دليل قطعي على عدم الوهية فان قالوا